ماذا يجري في اليمن؟[1]

(تقرير)

عبد العزيز أبو طالب
رئيس دائرة المعلومات والنشر بالمركز،
سكرتير تحرير مجلة مقاربات سياسية

مقدمة التقرير:

كان من تداعيات رضوخ اليمن لحكم فردي استمر لأكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً أن تعرض البلد للنزاعات السياسية المستمرة، والتي تأججت في العام ٢٠١١م بالتزامن مع أحداث الربيع العربي التي عصفت بكثير من الدول في المنطقة وزعزعت استقرارها السياسي. لكن اليمن تميز - آنذاك - بتجربته الفريدة، وذلك عندما جلست الأطراف السياسية في السلطة والمعارضة بشقيها (المدني والمسلح) على طاولة مؤتمر حوار وطني شامل ضم جميع الأحزاب والقوى السياسية الممثلة في البرلمان، وكذا أنصار الله والحراك الجنوبي، إضافةً إلى ممثلين عن الشباب وتمثيل خاص للمرأة. وقد استمرت أعمال ذلك المؤتمر خلال الفترة (١٨ مارس ٢٠١٣م - ٢٥ يناير ٢٠١٤م)، ليقدم للشعب اليمني - في ختام انعقاده – وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، والتي تضمنت حلولاً لعدد من

> ثلاثة أعوام من العدوان والحصار التي تقوده السعودية وتدعمه الدول الغربية على اليمن السعيد؛ كل يومٍ تشرب الأرض دم شهيد، ويجرح وجه البلاد دمع أم يسيل، وتتلوى أحشاء فقير جائع ومحاصر، بالموت والخذلان.

١ – حرصاً من هيئة تحرير المجلة على شمول الفائدة من التقرير فقد تم نشر نصه باللغة الانجليزية على الموقع الالكتروني للمركز على شبكة الويب، ويمكن الاطلاع عليه وتحميله عبر زيارة الموقع:

:

www.yecscs.com

القضايا الوطنية، وخرجت بنقاط محددة ألزمت - حينها - الرئيس هادي بتنفيذها. ولكن مماطلة وامتناع هادي أدت إلى تأزم الوضع السياسي وازدياد الاحتقان بين الأطراف السياسية المشاركة، وظلت جهود المبعوث الأممي جمال بن عمر مستمرة للتوصل إلى حل لذلك الوضع المتأزم، وإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية بصفة عامة.

في أتون ذلك المناخ السياسي المتأزم، اندلعت ثورة شعبية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م للمطالبة بإصلاحات اقتصادية عاجلة وإزاحة حكومة هادي الفاسدة، بالإضافة للمطالبة بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني. وعقب انتصار الثورة، أعلن المبعوث الأممي (جمال بن عمر) في اليوم التالي للثورة (٢٢ سبتمبر ٢٠١٤م) عن اتفاق الأطراف السياسية جميعاً على اتفاق سياسي شامل لحل الأزمة السياسية (وثيقة السلم والشراكة)، وهي الوثيقة التي وصفها المبعوث الأممي بالأمر الخارق للعادة؛ إذ وفقاً لبنود الوثيقة، قبلت قوى الثورة المنتصرة أن تقف على قدم المساواة مع سائر الأطراف السياسية، ولم تطالب بأي امتيازات سياسية خاصة.

في الساعات الأولى من صباح يوم الخميس ٢٦ مارس ٢٠١٥م شنت السعودية والدول المتحالفة معها حرباً واسعة على اليمن تحت مسمى "عاصفة الحزم"، وأعلنت إغلاق المجال الجوي والبري والبحري لليمن وفرض حصار شامل عليه. ومنذ ذلك الوقت، وعلى مدار ثلاث سنوات، لا يزال ذلك التحالف ترتكب الجرائم بحق المدنيين والمؤسسات والبنى التحتية لليمن، ما تسبب (ولا يزال) في صنع كارثة إنسانية تعد الأسوأ من نوعها في العالم بتأكيد وشهادة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية.[١] كما أعاق التدخل العسكري في ذلك التوقيت الوصول إلى حلٍ سياسي للأزمة اليمنية وفقاً لاتفاقٍ سياسي كان حينها على وشك التوقيع من الأطراف السياسية اليمنية كافة، وذلك الأمر هو ما أكد عليه المبعوث الأممي جمال بن عمر في آخر إفادة له أمام مجلس الأمن بعد وقوع العدوان على اليمن[٢].

(1) https://arabic.rt.com

(٢) **نص آخر إحاطة للمبعوث الأممي جمال بن عمر بعد اندلاع العدوان السعودي على اليمن**؛ متوفر على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=UJYPdOmaemE

١- الدول المشاركة في العدوان على اليمن:

(المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر[١]، البحرين، الكويت، ، الأردن، السودان، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، باكستان، السنغال) ولاحقاً أعلنت ماليزيا عزمها الخروج من هذا التحالف، كما سحبت المغرب طائراتها المشاركة في العدوان على اليمن وأبقت على حضور قوات أخرى في التحالف[٢].

هناك من المعاناة الإنسانية ما يكفي لوقف الحرب في اليمن، لكن الأطماع الاقتصادية تمنع ذلك

إضافة كذلك إلى مشاركة مجاميع من المرتزقة التابعين للشركة الأمنية سيئة السمعة (بلاك ووتر)، وكذا شركة (داين كورب) الأمريكية[٣].

٢- الدول التي تبيع السلاح والذخائر للتحالف السعودي:

(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا[٤]، كندا، الصين، تركيا، أسبانيا، جورجيا وغيرها)[٥]. وقد أعلنت النرويج وبلجيكا توقفها عن بيع السلاح للإمارات[٦].

---

(١) انسحبت قطر من التحالف في ٥ يونيو ٢٠١٧م.

(٢) متوفر على الرابط:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/

(٣) انسحبت شركة بلاك ووتر بعد الخسائر غير المتوقعة في صفوف جنودها والكشف عن أسماء القتلى والمشاركين في الحرب، لتحل محلها (داين كورب) التي انسحبت أيضاً في وقت لاحق؛ المزيد من التفاصيل متوفرة على الرابطين:

-https://southfront.org/first-group-of-dyncorp-mercenaries-arrived-in-yemen-and-replaced-the-ones-from-ex-blackwater/

-https://www.globalresearch.ca/dyncorp-mercenaries-to-replace-blackwater-in-yemen/5512537

(٤) مع تقدم المفاوضات في ألمانيا بين الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والمحافظ من أجل تشكيل ائتلاف حاكم بزعامة ميركل، أعلنت الحكومة الألمانية عن وقفها تصدير الأسلحة إلى الدول المشاركة في الحرب على اليمن؛ المزيد من التفاصيل متوفرة على الرابط:

http://arabic.euronews.com/2018/01/20/germany-stops-exporting-arms-to-ksa-and-emirates

(٥) يمكن الاطلاع على موقع الدفاع والتسليح على الرابط:

http://defense-arab.com/vb/forums/11

(6) http://www.independent.co.uk/news/world/europe/yemen-civil-war-norways-arms-sales-uae-saudi-arabia-iran-houthis-exports-emirates-ine-eriksen-a8140226.html

في جهة مقابلة وجبهة مضادة أعلنت العديد من المنظمات الدولية والهيئات الرسمية مطالبتها الدول المصدرة للسلح بوقف بيعها الأسلحة للتحالف الذي يرتكب الجرائم بحق الشعب اليمني وينتهك القانون بشكل متعمد ومستمر، فقد طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش تلك الدول المصدرة بوقف بيع السلاح للسعودية[1].

بدوره دعا البرلمان الأوربي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي إلى وقف بيع السلاح للسعودية التي تقود التحالف على اليمن[2].

أزمة إنسانية تعد وصمة عار على المجتمع الدولي، ومشكلة سياسية بالإمكان معالجتها لولا الحسابات الجيوسياسية للدول الكبرى وأطماعها الاستعمارية والتوسعية في الجمهورية اليمنية.

- بيان مشترك بين منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش تطالب بتعليق عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بسبب جرائمها في اليمن[3].

٣- لماذا العدوان على اليمن؟!

لقد ادعت السعودية والدول المتحالفة معها أنها قامت بهذه الحرب من أجل إعادة الشرعية إلى اليمن ممثلة في الرئيس هادي؛ لكن العودة إلى الوقائع والأحداث والاتفاقات السياسية تدحض ذلك الادعاء إجمالاً، وذلك على النحو الآتي:

هادي - في الأصل - تمت تزكيته شعبياً في فبراير ٢٠١٢م كمرشح وحيد في انتخابات غير تنافسية ليصبح رئيساً توافقياً لليمنيين وذلك وفق ما تطلبته المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية[4] الموقعة في العاصمة السعودية الرياض في نوفمبر ٢٠١١م، والتي كانت تعد بمثابة المرجع لعملية الانتقال السياسي في اليمن.

---

(1) https://www.hrw.org/ar/news/2016/03/21/287876

(٢) المزيد من التفاصيل حول دعوة البرلمان الأوربي دول الاتحاد لوقف بيع الأسلحة للسعودية متوفرة على الرابط:
http://arabic.euronews.com/2017/12/01/european-politicians-demand-arms-embargo-on-saudi-arabia

(3) https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/06/suspend-saudi-arabia-from-un-human-rights-council/

(٤) نص المبادرة الخليجية، متوفر على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/

١. نصت المبادرة الخليجية على فترة انتقالية من عامين تبدأ مع تولي هادي الرئاسة وتنتهي في ٢١ فبراير ٢٠١٤م، وبانتهاء الفترة تنتهي صلاحية بقاء هادي كرئيس للدولة، لأن التزكية الشعبية التي نالها بموجب المبادرة الخليجية كانت محددة بالفترة الانتقالية (لعامين ميلاديين)، وأي استمرار له في السلطة لا يمكن أن يكتسب مشروعيته ما لم يكن بتفويض (تزكية) شعبي جديد؛ إذ بالمطلق، لم يكن من صلاحيات قوام مؤتمر الحوار الوطني منح هادي مشروعية التمديد لعام إضافي. أي إن هادي ظل رئيساً بدون مسوغ دستوري أو تصويت شعبي يتيح له ذلك، بل وبالمخالفة للمبادرة الخليجية ذاتها.

٢. على أي حال، تم التمديد لهادي لذلك العام الإضافي بتوافق القوى السياسية ضمن مؤتمر الحوار، وكان يفترض أن تنتهي مدة التمديد في فبراير ٢٠١٥م بانتخابات رئاسية يعد لها هادي ذاته وفقاً للمبادرة الخليجية؛ لكن في واقع الحال، هادي لم ينفذ مهمته بالإعداد والدعوة لانتخابات رئاسية في ذلك الموعد، وخالف بذلك المبادرة الخليجية التي يستمد منها شرعيته.

٣. من ناحية فعلية، قام هادي بتقديم استقالته من الرئاسة في ٢٢ فبراير ٢٠١٥م، في التوقيت نفسه الذي انتهت فيه صلاحية بقائه كرئيس للجمهورية – وفق ما تقدم. وبالتالي، حتى وإن لم نلقِ بالاً لمسألة نفاذ الاستقالة من عدمه؛ فإن مسألة انتهاء فترة صلاحية الرئيس التوافقية – آنذاك – دون أن تجدد تلك الصلاحية وفق أي إطار سياسي ممكن (سواء بتزكية أو تفويض شعبي جديد، أو حتى بتمديد توافقي جديد من الأطراف السياسية داخل قوام مؤتمر الحوار الوطني أو خارجه)، إنما تؤكد فقدانه – قانونياً وموضوعياً – لصفة رئيس الدولة المزكّى شعبياً لفترة انتهت، والمتوافق عليه سياسياً لفترتين انتهتا.

٤. بعد اندلاع الحرب على اليمن صرح هادي بأنه لم يكن يعلم عن (عاصفة الحزم) شيئاً إلا من وسائل الإعلام، مضيفاً أن الأمريكان أخبروه أن أحداً لن يتدخل في اليمن. ما يعني أن حجة التحالف السعودي بإعادة شرعيته غير

صحيحة؛ إذ كيف لرئيس يهفو لعودة شرعيته إليه بمساعدة حلفائه، ألاّ يحاط علماً بأن حرباً شاملة سيشنها حلفاؤه على بلده وخصومه السياسيين من أجل تحقيق ما يصبو إليه!![1]

٥. تأكيد سفير المملكة السعودية لدى واشنطن (عادل الجبير) في تصريح له من واشنطن عقب شن الحرب على اليمن، بأن بلاده كانت تعد للحرب منذ أشهر بالتنسيق مع البيت الأبيض، وذلك في حين أن هادي قدّم استقالته في ٢٢ فبراير ٢٠١٥م، أي قبل حوالي ٣٤ يوماً من الحرب التي اندلعت في ٢٦ مارس ٢٠١٥م؛ فقرار الحرب إذاً، والإعداد لها كان - بكل الحسابات الزمنية - سابقاً لاستقالة هادي من منصبه، إذ من المستحيل منطقياً أن تسبق النتيجة السبب!

٦. بعد استيلاء التحالف على عدن وعدة محافظات في جنوب اليمن في عام ٢٠١٥م، لا يزال هادي في فنادق الرياض ويمنع من النزول في مطار عدن أو ممارسة مهام منصبه؛ أي إن مبرر عودة الشرعية ليست بالمطلق ضمن حسابات التحالف، بل أنه لا يريد لها أن تعود من الأساس.

٧. دعمت الإمارات - وهي أحد أهم أعضاء التحالف - حركة انفصالية في الجنوب ضد حكومة هادي في أحداث يناير ٢٠١٨م.

٨. تصريحات كبار مسؤولي حكومة هادي ومنهم - على سبيل المثال - (صلاح الصيّادي) بشأن حقيقة وجود الرئيس عبد ربه هادي رهن الاحتجاز في الرياض[2].

٣- الأهداف الحقيقية للحرب على اليمن[3]:

شواهد الواقع سالفة الذكر تؤكد أن مسألة إعادة هادي إلى السلطة كحُجة تسوقها السعودية وحليفاتها لتبرير حربها على اليمن تعد مسألة زائفة، وتقوم على

(١) **"هادي يعترف بأنه فوجئ بانطلاق عاصفة الحزم"**؛ المزيد من التفاصيل متوفرة على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=UhDZCoMstKA

(2) http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/11

(٣) بهذا الخصوص يمكن مشاهدة فيديو يوضح باختصار الأسباب الحقيقية للحرب على اليمن؛ متوفر على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=E-xhJvxGKwQ

ادعاءات تسقطها معطيات الواقع السياسي في اليمن. وبالتالي، يظل التساؤل الموضوعي هنا: ماهي الأهداف الحقيقية وراء هذه الحرب "الغبية"؟![1]

(أ) الأهداف السياسية:

منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وإعلان الجمهورية على أنقاض النظام الملكي في اليمن، بدأ التدخل السعودي بهدف احتواء أي إمكانية لنجاح تلك الثورة في تحقيق أهدافها المتعلقة بالتحرر والديمقراطية والتنمية وبناء جيش قوي لحماية أمن وسيادة واستقلال اليمن. وعلى مدى عقود من الزمن، عملت السعودية على دعم أنظمة يمنية موالية لها بعيدة عن الديمقراطية وتتسم بالتبيعة لنظامها الدكتاتوري الرجعي. وبعد الاحتجاجات الشعبية الثورية ٢٠١١م التي خرجت على نظام "صالح" التسلطي تدخلت السعودية لاحتواء تلك الاحتجاجات؛ لكن إصرار القوى الوطنية على التخلص من الوصاية الأجنبية وفشل القوى الموالية للسعودية في اليمن، دفع السعودية للتدخل بشكل مباشر وتشن هذه الحرب لتعيد اليمن إلى حظيرة التبعية.

(ب) الأهداف الاقتصادية والأطماع في الثروات:

يصف بعض المحللين ما يجري من صراعات في منطقة الشرق الأوسط (العراق، سورية، ليبيا، اليمن) بأنها صراعات تثيرها القوى الدولية الكبرى بهدف السيطرة على ثروات الدول الصغيرة؛ وذلك باعتبار أن المنطقة تحوي بالفعل ثروات ضخمة من النفط والغاز تسعى الدول الكبرى للاستيلاء عليها من خلال إثارة الصراعات داخل دول المنطقة وفيما بينها، ومن ثمّ التدخل تحت غطاء تلك الصراعات بهدف السيطرة على منابع النفط والغاز.

تشترك اليمن مع السعودية في جغرافيا غنية بالنفط والغاز على امتداد شريط حدودي طويل، وتقع محافظة الجوف اليمنية ضمن ذلك الشريط الحدودي، حيث تمتلك تلك المحافظة مخزوناً هائلاً من النفط. وقد عملت السعودية بالتواطؤ مع النظام السابق على إفقار المحافظة من أي مظهر من مظاهر المدنية، وجعلت منها منطقة متخلفة تنتشر فيها الثارات وملاذاً لقطّاع الطرق، وذلك لكي لا يلتفت أبناء

(١) "الأمين العام للمتحدة يصف الحرب في اليمن بالحرب الغبية"؛ متوفر على الرابط:
http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/21511

المحافظة لما تحت أقدامهم من الثروات، ناهيك بأصابع الاتهام التي وجهت نحو السعودية بسرقة النفط من جانبها الحدودي مع تلك المحافظة باعتبار أن المنطقة تحوي حقلاً نفطياً مشتركاً.

من جانب آخر، يُلاحظ أن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية[١] وبريطانيا في هذه الحرب على اليمن لوجستياً (بيع الأسلحة، وتزويد الطائرات السعودية بالوقود، وتحديد الأهداف) واستخباراتياً وسياسياً، تترافق أيضا مع وجود قوات تابعة لهما على أراضٍ يمنية غنية بالنفط والغاز، وقد نشرت - مؤخراً - شبكة (سي إن إن) الأمريكية صوراً لضباط من المارينز الأمريكي في مأرب[٢]، كما تفيد أنباء يمنية عن وجود قوات أمريكية وبريطانية في مناطق شبوة وحضرموت.

(ج) الأهداف الجيواستراتيجية:

تتميز اليمن بموقع استراتيجي هام[٣]؛ إذ تقع في أقصى الجنوب الغربي لقارة آسيا وتطل على القارة الأفريقية، كما تمتلك سواحل بحرية تزيد عن ألفي كيلو متر، ما يوفر لها سيطرة واسعة على طريق الملاحة الدولي النشط الذي يستوعب حوالي ١٣٪ من التجارة العالمية.

كما تتحكم اليمن في أهم ممر في المنطقة وهو مضيق باب المندب الذي يتحكم في مرور حوالي ٤ مليون برميل يومياً من النفط.

إضافة إلى ما سبق، تمتلك اليمن العديد من الجزر والموانئ الاستراتيجية، ومنها:

- (جزيرة سقطرى) في البحر العربي، والتي تشرف على خطوط الملاحة بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، ويمكن استخدامها للسيطرة على هذه الطريق. وقد قامت الإمارات (العضو الأبرز في التحالف بعد السعودية) بالسيطرة على هذه الجزيرة، ومحاولة تغيير هويتها اليمنية، وشراء

(١) "**تحركات في الكونجرس الأمريكي للتصويت على انسحاب واشنطن من الحرب على اليمن**؛ متوفر على الرابط:
https://ara.reuters.com/article/me_otpnews_more/idarakcn,1gd3fy.

(2) http://www.aljadeedpress.net/archives/31178

(٣) لمزيد من التفاصيل: يمكن الرجوع إلى مقال للكاتب (مهدي داريوس) بعنوان: "**الجغرافية السياسية وراء الحرب في اليمن**"، منشور على موقع (جلوبال ريسيرش)، ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:
https://www.globalresearch.ca/

أراضيها، وتجنيس بعض أهاليها، وتدمير ثرواتها الحيوانية والنباتية النادرة والمصنفة من قبل منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي. والأخطر من ذلك كله هو قيام الإمارات ببناء قاعدة عسكرية في الجزيرة[١]، بينما يؤكد الكثيرون أن الإمارات ليست بحاجة لهذه القاعدة لأنها ببساطة تستضيف قواعد أمريكية وفرنسية لحمايتها، ما يعني أنها تقوم بدور الوكيل للولايات المتحدة الأمريكية[٢] التي تتستر خلف هذه الدولة العربية للسيطرة على الجزيرة والسواحل اليمنية.

- جزيرة (ميون) المطلة على مضيق باب المندب وتتحكم في المضيق بسبب قربها منه وملاءمتها للملاحة ومرور السفن بالقرب منها، وقد سيطرت الإمارات على هذه الجزيرة وقامت بتهجير أهلها وبناء قاعدة عسكرية على أراضيها[٣].
- سيطرت دول التحالف أيضاً على موانئ اليمن المهمة كميناء (بلحاف النفطي) وميناء (المخاء) وميناء (قناء)، وذلك بدعوى إعادة الشرعية، بينما لم تسمح دول التحالف لهادي بالعودة إلى عدن وممارسة مهامه، ما يعني أن الهدف الحقيقي وراء الحرب ليس الشرعية أو القضاء على "الانقلاب" بل السيطرة على ثروات وموقع اليمن الاستراتيجي.

(د) هدف تقسيم اليمن:

تعمل دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات على تقسيم أراضي الجمهورية اليمنية، وذلك كأحد الأهداف الاستراتيجية لهذه الحرب بغية إضعاف اليمن. وفي سبيل ذلك، تنشط هذه الدول على أكثر من مسار، فمن جهة، تقوم حكومة الرئيس المستقيل هادي بدفع بعض رواتب الموظفين اليمنيين حسب الانتماء المناطقي

(1) http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2017/12/29/%D8%A%٥D

(٢) بحسب موقع (انتيليجنس أون لاين)؛ متوفر على الرابط:

http://www.aljazeera.net/programs/newsreports

(٣) في فبراير ٢٠١٨م كشفت مجلة (جاينز) الأسبوعية المتخصصة بالأبحاث العسكرية، أن دولة الإمارات العربية المتحدة شرعت في بناء قاعدة عسكرية في جزيرة ميون الواقعة في باب المندب، ونشرت المؤسسة صورة فضائية (التقطت بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٧م) تبين وجود بناء جديد على الجزيرة لمدرج طائرات بطول ٣٢٠٠م.

والشطري، وبشكل أساسي هي لا تدفع شيء من رواتب موظفي المحافظات الشمالية، ومن جهة أخرى، تدعم دولة الإمارات إنشاء ميليشيات محلية مناطقية وانفصالية في المحافظات الجنوبية، وهو ما كشفه صالح الجبواني (وزير النقل في حكومة هادي)[١]، كما رعت الإمارات انقلاب جماعة ما يسمى "المجلس الانتقالي الجنوبي" التي تطالب بانفصال جنوب اليمن. وقد اعتبر آخر تقرير للجنة الخبراء التابع للأمم المتحدة أن دعم دول العدوان لهذه المشاريع لتفكيك لليمن يعد من أبرز العوامل المهددة لاستقرار اليمن والتي تعيق التسوية والسلام في اليمن.

٤- جرائم التحالف بحق الإنسانية في اليمن:

قامت السعودية منذ الساعات الأولى لانطلاق عاصفة الحزم العدوانية على اليمن بارتكاب جرائم بشعة بحق المدنيين. وعلى مدار أكثر من ثلاث سنوات، لا تزال السعودية والدول المتحالفة معها متورطة في انتهاكات فظيعة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد وثقت المنظمات المحلية والأجنبية (الحكومية وغير الحكومية) تلك الانتهاكات، كما وصفتها الأمم المتحدة بأنها ترقى إلى حد جرائم الحرب[٢]، ووصفتها أيضاً المنظمات الدولية بأنها تعد بمثابة: "الحرب المنسية"[٣]. وعلى سبيل المثال، وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها عن أحداث العام ٢٠١٧م في اليمن ٨٥ غارة جوية "بدت غير قانونية" نفذها التحالف منذ بداية الحملة، وتسببت في مقتل ١٠٠٠ مدني على الأقل، وأصابت منازل وأسواق ومستشفيات ومدارس وشركات مدنية ومساجد، كما أشار التقرير إلى أن بعض الهجمات قد

---

(١) متوفر على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=SH6bKCbJMf4

(٢) الأمم المتحدة (رويترز): **"رفع مراقبو العقوبات التابعون للأمم المتحدة تقريراً لمجلس الأمن الدولي ذكروا فيه أن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية نفذ هجمات في اليمن "قد تصل إلى حد جرائم الحرب"**؛ متوفر على الرابط:

http://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN15D0UX

(٣) بحسب منظمة العفو الدولية؛ متوفر على الرابط:

https://www.amnesty.or/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war/

كما أشارت إلى الوصف ذاته العديد من المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية، وكذا كبريات الصحف العالمية كـ "الاندبندنت" البريطانية.

ترقى إلى جرائم حرب[١].

لقد استهدف طيران التحالف قائمة واسعة من الأهداف المحرمة وغير العسكرية، وذلك بهدف إحداث "الصدمة والرعب" لإرغام الشعب اليمني على الاستسلام والقبول بالشروط السعودية، ونورد فيما يأتي بعضاً من تلك الأهداف المحرمة والآثار التي ترتبت على قصفها من طيران التحالف:

الأهداف	القتلى	الجرحى	تدمير
المدنيين	١٤,٢٩١	٢٢٥,٣٧٨	
الأطفال[٢]	٢,٠٨٦	٢,٢٨٤	
النساء	٣,٠٥٧	٢,٨٦٩	
المنازل			٤١٣,٢٩٧
المستشفيات[٣]			٣٠٩
المدارس والجامعات والمعاهد			١,٠١٠
المصانع			٣٠٧
موانئ ومطارات			٢٩

(١) متوفر على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/world-report /2017/country-chapters/298316

(٢) تم إدراج التحالف السعودي من الأمم المتحدة في قائمة العار التي تتضمن أسماء الدول والجهات التي تنتهك حقوق الطفل، ولكن سرعان ما تراجعت الأمم المتحدة وشطبت اسم السعودية من القائمة تحت ضغوط وابتزاز سعودي؛ لتقوم بإدراجها مجدداً في القائمة في عهد الأمين العام الجديد (غوتيريش)؛ متوفر على الرابط:

http://www.dw.com/ar/

ينظر في ذلك أيضاً: **تقارير وبيانات الأمم المتحدة حول انتهاك التحالف السعودي لحقوق الأطفال في اليمن**؛ متوفر على الروابط:

https://childrenandarmedconflict.un.org/ar/ -

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2017/821&Lang=A&Area=UNDOC -

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/PRST/2017/21&Lang=A&Area=UNDOC

(٣) استهدف الطيران السعودي عدداً من المستشفيات الحكومية، كما استهدف عدداً من المراكز التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في رازح وحيدان (بمحافظة صعدة) ومستشفى آخر في محافظة حجة؛ متوفر على الرابط:

https://www.msf.org.uk/article/yemen-msf-withdraws-its-teams-six-hospitals-north-yemen

الأهداف	القتلى	الجرحى	تدمير
الطرق والجسور			٢,٤٢٥
مخازن وناقلات أغذية			١.٣١٨
محطات وناقلات وقود			٦٠٧
المساجد والمعابد والكنائس[١]			٩٠٣
القلاع والحصون التاريخية والمتاحف الأثرية			٢٠٦
المدن والمعالم التاريخية والقصور التاريخية			١٨
شبكات الكهرباء والمياه			٨٦٧
صالات العزاء[٢] والأعراس[٣]			٥
الآثار القديمة والمدن التاريخية المصنفة كتراث عالمي من منظمة اليونسكو[٤]			٢١٦
المنشآت التجارية والأسواق[٥]			٧,٥٢١
دار المكفوفين[٦]			١

(ملاحظة: مرفق ضمن ملاحق التقرير إحصائية تبين الضحايا المدنيين والخسائر المدنية والمنشآت)

(١) كنيسة سانت أنتوني (١٨٦٣م) في عدن، معبد (أوعال) في صرواح (مارب) وهو من أقدم معابد دولة سبأ (٩٥٠– ١١٥ ق. م)، معبد نكرح (القرن الرابع ق.م) في براقش (الجوف)، معبد أوام (القرن الأول ق.م) في مأرب.

(٢) استهدف التحالف السعودي بطائراته عدداً من مناسبات العزاء في اليمن، وكان أكبرها استهداف (القاعة الكبرى) أثناء عزاء وزير الداخلية في صنعاء، والتي راح ضحيتها المئات من الشهداء والجرحى، ولم يسمح التحالف للجرحى بالعلاج في الخارج؛ متوفر على الرابط:

https://arabic.rt.com/news/844342-

(٣) استهدف التحالف السعودي قاعات أعراس في مناطق مختلفة في اليمن، وكان أهمها عرس في منطقة (سنبان) بمحافظة ذمار في ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م، والذي راح ضحيته المئات من الشهداء والجرحى.

(٤) ادّعت السعودية أن المقاتلين كانوا يختبؤون في المناطق التاريخية والأثرية أو يستخدمونها كمخازن أسلحة؛ وقد أثبت الصحفي الأمريكي (سودراسان راغافان) من صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية زيف هذه الادعاءات، وذلك في مقال له نشرته الصحيفة بعنوان: **"لماذا العالم صامت جدا؟ بعيداً عن حلب: اليمن يعاني من خسائره القاسية"**، ١٨ ديسمبر ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/

(٥) ارتكب الطيران السعودي مجزرة بحق المدنيين في سوق (مستبأ) بمحافظة حجة في ١٦ مارس ٢٠١٦م، وخلّف مئات الشهداء والجرحى؛ متوفر على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=KrKzYdDVyQc

(6) http://www.almayadeen.net/news/politics

(أ) العدوان السعودي يقتل أطفال اليمن:

تعمد العدوان استهداف الأطفال بطائراته التي قامت بقصفهم في المنازل السكنية والمدارس والطرقات والسيارات، ولم يسلم من قصف طائراتها حتى الأطفال المكفوفين في دور الرعاية الخاصة بهم، ومنها دار رعاية المكفوفين في صنعاء. وقد بلغ عدد الأطفال الشهداء جراء العدوان السعودي على اليمن أكثر من ألفين وسبعمائة طفل، والجرحى أكثر من ألفين وثمانمائة طفل. وفي ١٠ يناير ٢٠١٧م استهدف الطيران السعودي مدرسة (الفلاح) بمديرية نهم، وراح ضحية الغارة عدد من الأطفال ووكيل المدرسة. وقد أثارت - في حينه - صورة الطفلة "إشراق" (إحدى ضحايا الغارة) مشاعر الغضب والحزن لذلك المشهد المؤلم. وفي ١٤ أغسطس ٢٠١٦م استهدف الطيران السعودي مدرسة (جمعة بن فاضل) بمحافظة صعدة، واستشهد جراء ذلك الاستهداف ٧ أطفال وجُرح ٢١ طفلاً آخرين.

(ب) الغارات المزدوجة واستهداف المسعفين:

الصليب الأحمر (اليمن):
تعتبر الأزمة الإنسانية في اليمن الأكبر في العالم، وذلك مع ازدياد أعداد المتضررين نتيجة القتال. حيث وصل رقم الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدات الإنسانية إلى ٢٠ مليون شخص.

منذ بداية العدوان السعودي على اليمن يقوم الطيران بغارته الأولى على الأهداف المدنية وبعد دقائق من الغارة وبينما يتجمع الأهالي والمسعفون يعود الطيران ليقصف الهدف نفسه مرة أخرى، وهو ما يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين والمسعفين قد يفوق عدد ضحايا الضربة الأولى، وهذه تعد جريمة حرب وجريمة بحق الإنسانية ومخالفة لكل القوانين الإنسانية والدولية التي تحرم استهداف المدنيين وطواقم الإسعاف[١].

(ج) استخدام الأسلحة المحرمة:

في صباح يوم الاثنين (٢٠ أبريل ٢٠١٥م) استُهدِفت منطقة عطان في العاصمة صنعاء بقنبلة مجهولة تسببت في تهدم عدد من البنايات بأكملها وتضرر عشرات أخرى،

(١) "**استهداف طيران التحالف مسعفين في محافظة صعدة**"؛ متوفر على الرابط:
https://arabic.rt.com

وبلغ عدد القتلى أكثر من ٢٠٠ بينما الجرحى بالمئات[١].

كما أدى استهداف آخر لمنطقة سكنية تقع في جبل نقم إلى حدوث انفجار هائل وغريب ومرعب؛ وسقط نتيجة له العديد من السكان المدنيين بين قتيل وجريح.

كما قصفت الطائرات السعودية بالقنابل العنقودية (المحرمة دولياً) المناطق السكنية والأهداف المدنية باستمرار. وقد وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش ١٦ هجوماً (برياً وجوياً) على مناطق سكنية باستخدام تلك القنابل[٢] التي صُنع بعضها في الولايات المتحدة والبرازيل. كما وثقت منظمة العفو الدولية استخدام ذخائر عنقودية صنعت في المملكة المتحدة[٣].

في مايو ٢٠١٦م علّقت إدارة الرئيس أوباما تزويد السعودية بالذخائر العنقودية بعد تقارير أكدت على أنها تستخدمها في مناطق مدنية في اليمن. كما أعلنت شركة (تكسترون) التي تصنع قنابل سي بي يو ١٠٥ (CBU-105)، ومقرها الولايات المتحدة، أنها ستتوقف عن إنتاج هذه الأسلحة في أغسطس ٢٠١٨م[٤].

(د) الحصار الاقتصادي:

قام التحالف السعودي بفرض حصار شديد على اليمن براً وبحراً وجواً ومنع أي تصدير للنفط أو الغاز أو المنتجات الأخرى، كما منعت دخول البضائع المتنوعة، كانت الأدوية من ضمن البضائع الممنوعة ما أثر على أداء المستشفيات العاملة التي تقدم خدماتها لأصحاب الأمراض المستعصية كمرضى الفشل لكلوي الذين فقدوا بالفعل الخدمات الطبية بسبب توقف أجهزة الغسيل الكلوي، وكذا مرضى السرطان وغيرهم من المرضى.

---

(١) يظهر مشهد فيديو يوثق لحظة التفجير حجم ذلك التفجير وارتداداته التدميرية الهائلة، ويُعتقد بأنها كانت قنبلة غير عادية قامت الولايات المتحدة بتجربتها في اليمن؛ متوفر على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=kGhblETHPZM

(٢) **تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش عن اليمن للعام ٢٠١٧م**؛ متوفر على الرابط:

https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313455

(٣) "**منظمة العفو الدولية تتهم التحالف العربي باستخدام ذخائر عنقودية في اليمن**"، متوفر على الرابط:

http://www.france24.com

(٤) **تقرير هيومن رايتس ووتش عن اليمن للعام ٢٠١٧م**؛ متوفر على الرابط:

https://www.hrw.org

بناء على النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإنّ الحصار الاقتصادي بوصفه أسلوباً أو تدبيراً قسرياً يُتّخذ بحقّ الدولة المعتدية؛ لا يعد مشروعاً إلا إذا صدر به قرار من مجلس الأمن الدولي بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق، على أن يراعي المجلس فيه المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢٤) من الميثاق. وهذا في واقع الحال لم يصدر عن المجلس إزاء الحالة اليمنية[١].

بصفة عامة، لقد انعكس الحصار الاقتصادي على أداء الوزارات والمؤسسات والمنشئات الصناعية والتجارية، حيث انخفضت معدلات أجور العاملين في القطاع الخاص بشكل كبير، وفقد الكثير من أولئك العاملين وظائفهم، كما توقفت مرتبات الموظفين في القطاع العام لما يقارب العامين؛ الأمر الذي ينذر بكارثة إنسانية هي الأسوأ من نوعها في العالم - بحسب تصريح مسؤول الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة[٢].

(هـ) قطع المرتبات:

لطالما اعتمد معظم الشعب اليمني في توفير سبل معيشته على المرتبات التي توفرها عوائد النفط والغاز والجمارك والضرائب وغيرها من الموارد المالية. وقد استهدف العدوان في حربه الاقتصادية على الشعب اليمني قطع المرتبات عمداً، وذلك عبر إعلان هادي عن تحويل جميع عوائد النفط والغاز والجمارك إلى عدن متعهداً للمجتمع الدولي بتوفير المرتبات لكل موظفي اليمن، ولكن وبعد تحويلها لم يصرف هادي منها شيئاً. ثم ادعى هادي أن توفير المرتبات يقتضي نقل البنك المركزي إلى عدن متعهداً - مرةً ثانية - بتوفيرها[٣]، ولكن بعد نقل البنك إلى عدن وتعطيل وظائفه لم يتم صرف المرتبات، ثم تعهد للمرة الثالثة أن يوفر المرتبات بشرط حصوله

(١) مجموعة مؤلفين، **ألف يوم من العدوان**، صنعاء، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٨م، ص ١٢٦.

(٢) الممثل الأمريكي مارك روفالو يحث الولايات المتحدة على الخروج من الحرب في اليمن: **"لا يوجد مكان على الأرض كارثة بهذا الشكل العميق"**؛ متوفر على الرابط:

https://etcanada.com/news/304566/mark-ruffalo-urges-u-s-to-pull-out-of-war-in-yemen-nowhere-on-earth-is-there-a-catastrophe-so-profound/

(3) https://www.alaraby.co.uk/economy/

على النقود المطبوعة في روسيا، وفعلاً تم تسليمه تلك النقود ولكنه لم يصرف المرتبات للمرة الثالثة، وهو ما يؤكد حقيقة أن هادي لا يريد صرف المرتبات بل تجفيف موارد الشعب اليمني لخنقه وعقابه عقاباً جماعياً.

(و) نقل البنك المركزي:

في ختام مفاوضات الكويت (٢١ أبريل ٢٠١٦م – ١٤ مايو ٢٠١٦م)، والتي فشلت بسبب تدخل السفير الأمريكي لمنع الاتفاق الذي بدأت ملامحه بالظهور بين الأطراف، هدد السفير الأمريكي باستخدام الورقة الاقتصادية للضغط على الوفد المفاوض من طرف صنعاء[١]. وبعد عودة الوفد المفاوض إلى صنعاء، أصدر الرئيس المنتهية ولايته هادي قراراً بنقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن رغم مخالفة القرار للقانون اليمني، وتعهد –في الوقت نفسه– بدفع المرتبات لجميع الموظفين كما كان يفعل البنك في صنعاء منذ بداية العدوان، ولكن لم يقم بنك عدن بصرف أي مرتبات سوى لبعض القطاعات في المحافظات الجنوبية لأشهر محدودة ثم توقف كلياً[٢].

(ز) محاولات تجفيف الموارد:

دائماً ما يبحث العدو عن طريقة لخنق الشعب اليمني عن طريق تجفيف الموارد الضئيلة التي توفر بعض المال لتشغيل المؤسسات الحيوية التي تبقي المواطن اليمني – بالكاد – على قيد الحياة. ومن المفارقة في هذا الأمر ما تفاجأ به المواطنون اليمنيون بعد تضمين خبراء الأمم المتحدة تقريرهم بحديث عن وجود موردين حيويين للحكومة في صنعاء وهما الاتصالات وعوائد شركة التبغ والكبريت؛ إذ قامت القوى التابعة للعدوان السعودي بمحاولات لنقل شركة الاتصالات إلى عدن رغم أن عدد السكان في المناطق التي تقع تحت سيطرة حكومة صنعاء يبلغ أكثر من ٢١ مليون نسمة حسب إحصائيات ٢٠١١م، وهو ما يشكل ٨٠٪ من السكان، كما أن عدن تشهد انفلاتاً أمنياً وحوادث إرهابية وغياب تام للدولة والخدمات والأمن بخلاف صنعاء التي

(١) تصريح لمحمد عبدالسلام (الناطق الرسمي باسم الوفد المفاوض)؛ متوفر على الرابط:
http://www.althawranews.net/archives/490550

(٢)بيان صادر عن بنك عدن: **"الإمارات تحتجز المرتبات في ميناء عدن"**؛ متوفر على الرابط:
http://www.aljanoobalyoum.com/?p=10909

تتعم بالأمن والاستقرار والمناخ الملائم لعمل الشركة. فضلاً عن محاولات تلك القوى نقل شركة التبغ والكبريت الوطنية من مقرها في صنعاء إلى عدن، وقيامه باحتجاز موادها الخام في ميناء عدن، ومنع تفريغها في ميناء الحديدة. وبلا ريب، أن الهدف لم يكن نقل الشركتين إلى مكان أفضل بقدر ما كان تعطيلهما كما فعلوا بالبنك المركزي بصنعاء عند نقله إلى عدن، إذ يشكو البنك في الوقت الراهن من ممارسات الاحتلال الإماراتي في عدن، حيث يقوم باحتجاز الأموال المطبوعة ويمنع توريدها إليه.

كل ذلك يؤكد حقيقة واضحة، ألا وهي عمل قوى العدوان على خنق الشعب اليمني من خلال تجفيف موارده التي يعيش عليها، وذلك كون الضرائب العائدة من الشركتين هي آخر موارد الحكومة في صنعاء والتي تساعدها في صرف نصف مرتب كل ثلاثة أو أربعة أشهر، الأمر الذي أدى إلى المجاعة وانتشار الأمراض في اليمن بسبب تلك الممارسات الهمجية للعدوان السعودي.

(ح) إغلاق الموانئ والمطارات:

منذ اللحظة الأولى لانطلاق عاصفة الحزم، قام التحالف السعودي بإغلاق الموانئ البحرية والمطارات اليمنية، ما تسبب في كارثة إنسانية واقتصادية، حيث توقفت التجارة والسفر للعلاج والتعليم وغيرها من الخدمات التي توفرها الموانئ والمطارات، ففي بداية العدوان على اليمن أُغلق المطار أمام أي حركة تجارية أو سفر عدا بعض الرحلات القليلة عبر مطار بيشة السعودي، ثم تم إغلاقه بشكل نهائي ومنع المرضى والجرحى من السفر للعلاج، ما أدى إلى معاناة إنسانية غير مسبوقة. وقد تقدمت خمسة عشر منظمة دولية بالمطالبة بفتح مطار صنعاء الدولي[1]؛ ولكن التحالف السعودي لم يستجب لأي من تلك الدعوات الإنسانية.

(ط) منع وصول المساعدات الإغاثية:

ضمن حصارها على اليمن، قامت دول التحالف السعودي بمنع المنظمات الأجنبية من إدخال المساعدات الإنسانية إلى اليمن سواء الغذاء أو الدواء، ما تسبب في انتشار

(1) https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-airport/aid-groups-say-yemen-airport-closure-hinders-aid-traps-patients-idUSKBN1AP11M

المجاعة على نطاق واسع، حيث أصبح ١٧مليون مواطن يمني بحاجة ماسة لمساعدات غذائية طارئة [١].

(ي) استخدام التجويع كسلاح:

نتيجة الفشل المستمر للتحالف في التقدم عسكرياً في مختلف جبهات القتال، لجأت الدول المعتدية إلى استخدام الحصار والتجويع كسلاح، وذلك بهدف إخضاع حكومة صنعاء للاستسلام وقبول شروط تلك الدول. وقد وجه تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن (يناير ٢٠١٨م) الاتهام لدول التحالف باستخدام الجوع كسلاح ضد الشعب اليمني المحاصر[٢].

لقد تسبب حصار التحالف على اليمن في انتشار حاد للمجاعة في بعض المناطق البعيدة عن المدن ومراكز الأنشطة الاقتصادية، ومنها - على سبيل المثال - مديرية (التحيتا) التي أفزعت المجتمع الدولي بمشاهد المجاعة الغير مسبوقة[٣]. ومع استمرار الحرب والحصار حذرت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أن ١٧ مليون مواطن يمني أصبحوا غير قادرين على إطعام أنفسهم بشكل كاف، ونحو سبعة ملايين شخص لا يجدون الطعام.

(ك) انتشار الأمراض:

أدت الحرب العدوانية على اليمن إلى انتشار واسع النطاق لمرض الكوليرا، حيث بلغت حالات الإصابة بذلك المرض أكثر من مليون مصاب، وبحسب الإحصاءات المتوفرة، توفي أكثر من ألفين وخمسمائة شخص جراء إصابتهم بالكوليرا وخاصة الأطفال. ويُتهم التحالف بالتسبب المباشر في انتشار ذلك المرض كوسيلة للحرب القذرة؛ فقد لوحظ انتشاره فقط في المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء بينما

---

(١)أطلق برنامج الأغذية العالمي عملية طوارئ جديدة في اليمن لتوفير الغذاء لملايين اليمنيين على شفا المجاعة؛ متوفر على الرابط:
http://ar.wfp.org/news/news-release/wfp-launches-new-emergency-operation-in-yemen-to-feed-millions-on-brink-of-famine-ar

(٢) "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن"؛ متوفر على الرابط:
https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/panel-of-experts/reports

(٣) "**اليمن: معاناة سكان التحيتا وصلت إلى حد المجاعة**"؛ متوفر على الرابط:
http://www.almayadeen.net/reports/

لا ينتشر في المناطق التي يحتلها التحالف، إضافة إلى أنه لا ينتشر في المناطق القريبة من الحدود السعودية التي تسيطر عليها حكومة صنعاء.

وقد رصدت الجهات الصحية - أيضاً - انتشار مرض الدفتيريا وأمراض أخرى كانت الحرب هي السبب المباشر وراءها. كما إن مرضى السرطان أيضاً يموتون لعدم توفر الأدوية الخاصة بهذا المرض. وقد حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن آلاف اليمنيين المصابين بالفشل الكلوي يواجهون خطر الوفاة ما لم تتلقّ مراكز الغسيل الكلوي المتبقية في البلاد المزيد من الإمدادات، وما لم تُدفع أجور الطواقم الطبية العاملة بها[1].

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان: حملة "وطن بلا مخالف" أدت إلى اعتقال عشرات اليمنيين ونقلهم قسرًا إلى معسكرات التجنيد للقتال في جبهات الحدود نيابة عن الجيش السعودي.

(ل) ترحيل المغتربين اليمنيين:

في إطار حربها الاقتصادية على الشعب اليمني، تقوم السعودية - بصفة دورية - بترحيل مئات الآلاف من العمال اليمنيين العاملين في السعودية بصورة قانونية، وذلك تحت عناوين مختلفة منها الحملة التي أطلقتها تحت مسمى "وطن بلا مخالف"، وكذا حملة سعودة الوظائف والأعمال التي تؤدي - في واقع الحال - إلى فقدان الكثير من العمال الوافدين (بما فيهم اليمنيين) لوظائفهم ومن ثم ترحيلهم بعد معاملتهم بصورة لا إنسانية، حيث انتشرت عدد من الفيديوهات التي تحتوي مشاهد من ذلك القبيل، ومنها فيديو لسجينين مقيدين يحاول أحدهما استعمال دورة المياه بينما زميله الآخر مرتبط معه بالقيد نفسه[2].

تقدر مصادر يمنية حجم الخسائر الناجمة عن عودة المغتربين اليمنيين بحوالي ٤ مليار دولار، وهو ما يزيد من معاناة الشعب اليمني. وقد مرصد حقوقي أوروبي برصد عمليات لإجبار المغتربين اليمنيين على التوجه إلى معسكرات التدريب للقتال مع

(1)https://www.icrc.org/ar/document/yemen-hidden-cost-war-thousands-kidney-dialysis-patients-risk-death

(2)https://www.youtube.com/watch?v=jdH1NSLJU_k

التحالف السعودي ضد بلدهم[1]. بينما طالب أحد المسؤولين السعوديين بقطع آذان المغتربين اليمنيين قبل ترحيلهم[2]!

٥- الوضع الأمني في المناطق المحتلة:

تعمل دول الاحتلال (السعودية والإمارات) على إنشاء جماعات مسلحة بعضها تابع للسعودية والبعض الآخر تابع للإمارات، وذلك في ظل خلافات شديدة واصطدامات مسلحة متكررة تقع بين تلك الجماعات. كما أنها أنشأت تلك الجماعات وفق أسس مناطقية تتضمن أبعاداً صراعية تقسيمية. كما لم تعمل دول الاحتلال على ترسيخ الأمن للمواطن اليمني في الجنوب، حيث يعاني المواطن هناك بشكل يومي من العمليات الإرهابية والاختلالات الأمنية والتفجيرات والاغتيالات والنهب والاعتقالات التعسفية.

(أ) السجون الإماراتية في الجنوب اليمني المحتل:

لقد امتلأت السجون الإماراتية في الجنوب بالسجناء الناقمين أو المعترضين على سياساتها، حيث تتم معاملتهم داخل تلك السجون بطريقة لا إنسانية؛ إذ تنتهك حقوقهم ويتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي والاعتداءات الجنسية، كما عملت الإمارات مؤخراً على نقل العديد من أولئك السجناء من جنوب اليمن إلى سجونها في أريتريا. وقد انتقدت العديد من المنظمات الدولية والإنسانية - بشدة - السجون الإماراتية تلك، وكان آخرها تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن (٢٦ يناير ٢٠١٨م) الذي اتهم الإمارات بانتهاك حقوق الإنسان في اليمن وإساءة معاملة السجناء[3]. كما طالبت منظمة العفو الدولية بفتح تحقيق عاجل في شبكة التعذيب التابعة للإمارات والدور المحتمل للولايات المتحدة فيها[4].

(1) https://euromedmonitor.org/ar/article/2237

(2) https://www.youtube.com/watch?v=bVlFuuAW-jo

(٣) "**الإمارات تدير شبكة سجون سرية باليمن**"، (نقلاً عن: أسوشيتد برس)؛ متوفر على الرابط:

http://www.aljazeera.net

(٤) متوفر على الرابط:

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/

(ب) الاغتيالات في الجنوب اليمني المحتل:

موجة الاغتيالات المستمرة في صفوف المواطنين والعسكريين في الجنوب لا تتوقف، بعضها تعلن الجماعات الإرهابية عن مسؤوليتها عنها والأخرى تندرج تحت تصفية الحسابات بين الجماعات المسلحة التابعة للإمارات والسعودية. والملاحظ أن هناك استهدافاً ممنهجاً ومستمراً لأئمة المساجد والخطباء المحسوبين على حزب الإصلاح التابع لتنظيم الإخوان المسلمين، والذين بدورهم يتهمون الإمارات بالوقوف وراء هذه الاغتيالات نتيجة العداء الشديد الذي تبديه الإمارات إزاء تنظيم الإخوان المسلمين[١].

نشر اتحاد الأدباء والكتاب في عدن إحصائية مرعبة عن حوادث الاغتيالات؛ حيث رصد الاتحاد ١٢٥٠ حادثة اغتيال وقعت في عدن منذ سيطرة التحالف السعودي عليها، وأغلب ضحايا تلك الحوادث من العسكريين، ومن بين الضحايا أيضاً ٢٢ إماماً وخطيب مسجد، إضافةً إلى وقوع خمسة وأربعين عملية تفجير ومائة عملية سطو مسلح[٢].

(ج) حماية التنظيمات الإرهابية والتعاون معها:

منذ سيطرة التحالف السعودي على عدن:
١٢٥٠ حادثة اغتيال، أغلبهم من العسكريين.
٢١ إمام وخطيب مسجد،
إضافة إلى وقوع خمسة وأربعين عملية تفجير ومائة عملية سطو مسلح.

منذ انطلاق عاصفة الحزم التي أعلنتها السعودية، ظل تنظيما والقاعدة وداعش موجودين في بعض المحافظات الجنوبية، حيث لم يتلق التنظيمين أي ضربة من طيران التحالف الذي يدعي محاربته للإرهاب؛ بل توسعت أنشطتهما في ظل وجود التحالف - وفقاً لما أكدت عليه الكثير من مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الغربية، ومنها تقرير خاص أعدته ونشرته الـ (بي بي سي) البريطانية، وأظهر وجود عناصر من القاعدة في جيش عبد ربه هادي المدعوم من التحالف السعودي وتعاونها

(١) "تنظيم القاعدة يتبنى محاولتي اغتيال لمسؤولين باليمن"؛ متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net
(2) https://al-ahd.net/2018/03/10

مع التحالف بصفةً عامة[1]. بل إن بعض مسؤولي هادي مدرجون أصلاً في قائمة واشنطن للإرهابيين مثل محافظ البيضاء[2]، وأحد قادة العصابات الإرهابية في تعز ويدعى أبو العباس (عادل عبده فارع عثمان الذهباني)، وهو سلفي منتمٍ إلى تنظيم القاعدة، وقد أدرجته الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج في قائمة الإرهاب بينما يتلقى دعمه من الإمارات، ولا يزال هذا الدعم مستمراً إلى اليوم.

مؤخراً نشرت صحيفة الاندبندنت البريطانية تقريراً كشفت فيه عن وجود تفاهمات بين القوات الإماراتية في اليمن مع القاعدة، تقوم الإمارات بموجب ذلك التفاهم بتدريب وتمويل عناصر من التنظيم، وتمكينهم من السيطرة وعلى مناطق واسعة من الساحل اليمني، مع السماح لهم بتهريب الأموال التي يحصلون عليها.[3]

وكالة أسوشيتد برس نشرت بدورها تقريراً[4] مماثلاً لما نشرته الصحيفة البريطانية اتهمت فيه التحالف السعودي بإبرام اتفاقات سرية مع تنظيم القاعدة في اليمن.

٦- الوضع الأمني في المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء:

منذ انطلاق عاصفة الحزم على اليمن والمناطق التي يسيطر عليها الجيش واللجان الشعبية التابعة لحكومة صنعاء تشهد انحساراً متزايداً للعمليات الإرهابية حتى وصلت إلى الصفر، بل إنه في العام ٢٠١٧م لم تشهد أي عملية إرهابية واحدة في تلك المناطق. فيما تعلن الحكومة باستمرار عن إلقاء القبض على خلايا إرهابية أو تخريبية أو تفكيك عبوات ناسفة هنا وهناك. وعند المقارنة نجد أن الانفلات الأمني والعمليات الإرهابية تحدث فقط في المناطق التي يسيطر عليها التحالف السعودي

(١) متوفر على الرابط:
http://www.bbc.com

(٢) متوفر على الرابط:
https://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/639558

(٣) متوفر على الرابط:
http://www.raya.com/Mob/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/134a335c-9788-4660-97bc-ec4dd6ab9ae6

(٤) متوفر على الرابط:
https://arabic.rt.com/middle_east/961718

وتختفي في المناطق التي يسيطر عليها الجيش واللجان الشعبية التابعة لحكومة صنعاء[1].

(١) آخر عملية إرهابية في محافظة عدن هي عملية تفجير في جولد مور استهدفت مقر جهاز مكافحة الإرهاب في ١ مارس ٢٠١٨م؛ متوفر على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=FtMqwcd7oI4